ندوة

دورالمـرأة فى تنمية الإقتصاد الوطنى

١١ فبرايـــر ٢٠٠٨م - قاعـة الإحتفـالات الكبرى

المتحدثون:

الأستاذ الدكتور/ أحمـــد درويـــش

وزير الدولة للتنمية الإدارية

الأستاذ الدكتور/ مـاهـــر الدمياطـى

رئيس جامعة الزقازيق

الموسم الثقافى عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨م

كلمة الأستاذ الدكتور ماهـر الدمياطى

رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم..وبه نستعين..وعليه نتوكل.

بداية أرحب بالأستاذ الدكتور أحمد درويش وزير الدولة للتنمية الإدارية وأعضاء هيئة التدريس وقنيات الجامعات المصرية وأرحب به ضيفاً عزيزاً وهو أحد الوزراء المتميزين الذين تفخر بهم الدولة.

السادة الحضور..أحييكم تحية بالغة الود والتقدير والإحترام فى واحدة من اللقاءات الثقافية فى هذه الإحتفالية الكبرى، أسبوع قنيات الجامعات الأول، ويأتى هذا اللقاء تحت عنوان «دور المرأة فى تنمية الإقتصاد الوطنى» فنحن الآن نعيش فى عالم تزداد فيه سرعة التغيير ومعدلات التقدم ولايعقل أبدا أن يظل وجود المرأة هامشيا فى المجتمع فلابد من مشاركتها المجتمعية التى تدعم منظومة التنمية الاقتصادية التى تؤكد على مكانة المرأة فى مجتمعنا المصرى. هذا الحلم دافعه الوعى العميق بالأدوار المتعددة للمرأة المصرية عبر تاريخنا المجيد وهدفه توسيع دوائر المشاركة فى المجالات الإجتماعية والإقتصادية للمرأة كإستجابة طبيعية لما حققته فى الماضى وماتواصل تحقيقه فى الحاضر ومانرجو لها من مزيد الإسهام فى بناء المجتمع وتنميته فى المستقبل.

ولاشك أن وعينا بإمكانيات هذه المرأة هو مايدعونا إلى العمل على تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا من خلال توسيع دائرة مشاركتها فى المجتمع بوجه عام، ليس من منظور دعم المسار الديمقراطى أو الانفتاح الإجتماعى فحسب، وإنما من منظور دعم العائد الكبير لهذه المشاركة فى عملية التنمية الشاملة بوجه عام فى مختلف مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والتنمية البشرية التى تؤكد عليها التقارير الدولية للتنمية باعتبارها أبرز المؤشرات الدالة على

تقدم الدول والشعوب وأحسب أنه من المفيد ونحن ندعو إلى توسيع أفق مشاركة المرأة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية أن نسعى أيضا فى الوقت ذاته إلى توسيع مفهوم المشاركة وأن تمتد هذه المشاركة إلى الحياة العامة بالإعلام المستمر عن مشروعات التنمية المختلفة وجهود الدولة فى هذا المجال ومايحقق من إنجاز كذلك الدعوة إلى مساندة تلك المشروعات والإهتمام ببرامج التنمية الإقتصادية بصورة تتواءم مع مستجدات العصر، والاهتمام ببرامج التنمية البشرية باعتبارها الهدف الرئيسى لكافة جهود التنمية بكافة أشكالها وتشجيع المرأة على تحسين وضعها الإقتصادى من خلال المشروعات الصغيرة والتى يمكن أن تساهم فى تحسين وضع المرأة وتمكينها اقتصاديا داخل مجتمعها.

مرة أخرى أقدم تحية بالغة الود والاحترام لسيادة الوزير وكل السادة الحضور تاركا الحديث لسيادته كى نستمتع بعلمه الغزير.

كلمة الأستاذ الدكتور أحمد درويش

وزير الدولة للتنمية الإدارية

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية أحب أن أؤكد على شكرى العميق على الدعوة الكريمة وخاصة أن جامعة الزقازيق هى السباقة فى رفع إشارة البدء لفكرة أسبوع فنيات الجامعات الأول وفكرة هذه الندوة وهو دور المرأة فى التنمية الاقتصادية وهو موضوع على درجة كبيرة من الأهمية لذلك كانت هناك العديد من الاتفاقيات التى تعطينا البعد الزمنى لهذه القضية مثل قضية المساواة فى الأجور بين الرجل والمرأة على حد سواء واتفاقية العمل لبعض الوقت والعمل فى المنزل وهذا بفضل ماتوفره التكنولوجيا الحديثة والبرامج الإلكترونية وبالرغم من أن هناك العديد من الإتهامات بأن نصيب المرأة قليل فى الجهاز الإدارى للدولة فلغة الأرقام تشير إلى عكس ذلك تماما حيث ان نسبة المرأة تصل إلى ٣٠٪ فى الجهاز الإدارى للدولة ، ٣٤٪ فى الوظائف الإدارية العليا وهذه النسبة فى تزايد مستمر. وهناك العديد من الأهداف الإستراتيجية فى مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة المنعقد فى ١٩٩٥ والذى يهدف إلى:-

- التوعية بحقوق المرأة الاقتصادية واستقلالها.
- تيسر عمل المرأة ووصولها إلى الأسواق.
- إتاحة خدمات الأعمال والتدريب والتكنولوجيا للمرأة محدودة الدخل.
- إزالة محو أى تفرقة فى مجال العمل بين الرجل والمرأة.
- العمل على إيجاد موائمة وتناغم بين العمل والأسرة مماينيح للمرأة مهامها الأسرية.

إذن فهذه اتفاقيات عالمية تحاول الحكومة مراعاتها من أجل إقامة العدالة الاجتماعية والتى تحاول أن تنشدها لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. وبالفعل هناك تدريب عالى المستوى وتضافر

جهود وتعاون بين معهد الإدارة العليا بمصر ومعهد الإدارة العليا الهندى لتدريب الإدارة العليا فى الجهاز الإدارى وهى دورة مكلفة وباهظة الثمن يحضرها ٣٠ شخص منهم ١٨ ممثلون للحكومة ، ١٢ ممثلون للقطاع الخاص ، وكان من ضمن ال ١٨ مقعد للحكومة ٣ سيدات وهى نسبة جيدة إذا قورنت بـ ١٢ مقعد للقطاع الخاص والتى مثلته سيدة واحدة .لذلك نستطيع أن نوجز نقاط سريعة وهى:-

- إن كل الشواهد تؤكد أن المرأة قادرة على أن تلعب دوراً مؤثراً فى الإقتصاد مثلها مثل الرجل .

- أنه لايوجد فى كل الديانات السماوية مايمنع أن يكون للمرأة دور فى الإقتصاد بل على العكس فالاسلام على وجه الخصوص أقر للمرأة ذمة مالية منفصلة عن الرجل .

وهناك موضوع حيوى ومقترن بالتنمية وهو الخدمات الإلكترونية والتى تحاول الحكومة تطوير خدماتها الإلكترونية وفى تقرير الأمم المتحدة جاءت مصر رقم ٢٨ من ١٩٣ دولة مستخدمة للخدمات الإلكترونية وهذه نسبة عالية ونتمنى المزيد من التقدم فى تقديم الخدمات الإلكترونية .

وسأنهى حديثى هنا وأفتح باب الحوار مع بناتى الطالبات .

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته . .

أسئلة وإستفسارات

الإستفسار الأول . . لماذا لم يتم التنسيق بين وزارة التنمية الإدارية ووزارة التعليم لإقامة مشروعات للفتيات فى ظل الظروف الصعبة التى تمر بها وتوفير المعلومات عن المشروعات الصغيرة؟

الإجابــة : فى الحقيقة أن هناك موقع هام يسمى (business) على موقع الجهاز الإدارى تم إنشاؤه منذ عامين وهذا الموقع يوفر كل المعلومات المطلوبة للشباب لإقامة مشروعات صغيرة مزود به (٩١) ندوة وعروض تتحدث عن كيفية إنشاء مشروعات صغيرة وظروف السوق والعرض والطلب والمعاملات الحسابية .

الإستفسار الثانى . . ونحن نتحدث عن المساواة بين الرجل والمرأة . .مازال الرجل يفضل المرأة الغير عاملة ربة المنزل عن العاملة فمارأى سيادتكم؟

الإجابــة : هذه تعتبر ثقافة مجتمع وقيم متوازنة لذلك نحن نحتاج إلى أساتذة الدراسات الإجتماعية للبحث عن هذه القيم والتأكيد على ثقافة العمل وأيضا ثقافة وظائف محددة فهناك من يرى أن بعض الوظائف غير محببة مثل سائق التاكسى رغم أن هذه وظيفة تقدم خدمة جليلة فى المجتمع لذلك فنحن نحتاج لدراسة ثقافة العمل من خلال تحليل منظومة القيم وهذا يقع عاتقه على أساتذة الدراسات الإجتماعية .

الإستفسار الثالث . . ماهى الجهة التى أستطيع أن ألجأ إليها كباحثة أو مواطنة لإستيفاء معلومات صحيحة؟

الإجابــة : إن قضية الإفصاح وتداول المعلومات موضوع عام يهم كل مواطن وخاصة نحن فى عصر العولمة وأى معلومات فى أى دولة تؤثر علينا سواء بالإيجاب أو السلب وأن توفير المعلومة إذا كان مهم للمواطن فإن الحكومة هى المستفيد الأول بتداول وصحة المعلومات ولكن يجب التوعية بالفرق بين البيانات والمعلومات فالأولى هى لغة الأرقام الصماء والتى ينتج عنها المعلومات فى إطار مفهوم واضح ويجب أن يتم نشر المعلومة من خلال مصدر موثوق منه والذى يتمثل فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

الإستفسار الرابع . . متى سيتم تفعيل الحكومة الإلكترونية؟

الإجابـة: الحكومة الإلكترونية منعلة منذ بداية ٢٠٠١/٧/١ وفى الوثيقة الأولى تم تنفيذ مايقرب من ٩٣-٩٤٪ بشكل منطقى وملموس. وهناك بالفعل تغيير جوهرى ولكن المطلوب زيادة فى الاستخدام وهو مايعطينا المزيد من التفاؤل والمستخدم من ١٦-٢٥ سنه من أكثر المستخدمين للإلكترونيات الحديثة وفى غضون خمس سنوات سيكونون هم مستخدمى الحكومة الإلكترونية بالفعل وخدمة توصيلها للمنازل وإذا كانت الآن نسبة قليلة ولكنها جيدة. وفى تقرير الأمم المتحدة ترتيبنا الـ ٤٩ من ١٩٢ دولة أى نصبح فى الربع الأول من المستخدمين فى العالم وهذه نسبة عالية ونأمل بالمزيد من تفعيلها وهذا ماسنحاول جاهدين الوصول إليه فى السنوات القادمة.

الإستفسار الخامس. .ماهى الجهات التى يمكن أن ألجأ إليها للتعرف على ماإذا كانت بعض الجهات لديها شهادة موثقة أم لا من أجل الدراسة فى الخارج؟

الإجابـة: الدراسة عن بعد فى الجامعات بالخارج تحتاج للتوجه للمجلس الأعلى للجامعات وهى الجهة المنوطة لذلك على الطالب أو الدارس أن يتوجه إليها قبل الدراسة لمعرفة هل هى شهادات معتمدة ويتم معادلتها داخل مصر أم لا.

الإستفسار السادس. . ماذا عن المحسوبية والوساطة فى التعيين؟

الإجابـة: أؤكد أنه لايوجد إطلاقا محسوبية أو وساطة فى التعيين وأنا مسئول عن ذلك لأنه لاأحد يستطيع مخالفة القانون الذى قد يعرضه للمسئولية القانونية وإذا كان لدى أحد أى شكوى فإن الباب مفتوح للشكاوى فى التنمية الإدارية وأنا شخصيا أوقف أى قرار غير صحيح أو ضد القانون.

تكريـــم

اختتمت فعاليات الندوة بإهداء الأستاذ الدكتور ماهر الدمياطى رئيس الجامعة أوسكار أسبوع فتيات الجامعات للأستاذ الدكتور أحمد درويش وزير الدولة للتنمية الإدارية وعضو مجلس جامعة الزقازيق.